

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٦٣

الأربعاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

”يسرني أن أحاطب الجمعية العامة اليوم ونحن نجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مسعود خان (باكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

”على مدى العقدين الماضيين، أقر المجتمع الدولي بأهمية الأسر في الجهود الإنمائية وتشاطر الانشغال العالمي حيال رفاهها. لقد أعرب عن هذا الانشغال في صكوك حقوق الإنسان، والوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة وفي قرارات الجمعية العامة نفسها.

الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

(ب) التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

”لقد ساعدت السنة الدولية للأسرة، التي أعلنتها الجمعية العامة واحتفلت بها، في زيادة الوعي بقضايا الأسرة فيما بين الدول الأعضاء. عززت السنة المعرفة بالاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية التي تؤثر على الأسر. كما حفزت الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها الأسر من خلال السياسات العامة الفعالة. وفي متابعة منجزات السنة الدولية، أوصت القرارات اللاحقة للجمعية العامة باتخاذ إجراءات محددة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تعقد هذه الجلسة وفقا للقرار ١٣٦/٦٨، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتخصص لمناقشة دور السياسات ذات المنحى الأسري لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أدلي الآن ببيان باسم رئيس الجمعية العامة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



كذلك يجب علينا ضمان إتاحة الفرص لأفراد الأسر ومساعدتهم على الوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية نحو الشباب والشبية على حد سواء.

”كما يعرف أعضاء الجمعية العامة، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأولويات الرئيسية لدورة الجمعية العامة لهذا العام، وسيكون موضوع المناقشة المواضيع الرفيعة المستوى التي سيدعو الرئيس إلى عقدها في ٦ آذار/مارس من العام المقبل. وفي ذلك الصدد، يجب بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعبئة جميع أفراد الأسرة في الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن هذه القيم تضرب جذورها في المنزل عندما تجري معاملة البنات والأولاد على قدم المساواة وتوفير نفس الفرص التعليمية لهم. إن تنشئة الأولاد على احترام أمهاتهم وأحوالهم تفرز مجتمعات تُعامل فيها المرأة باحترام ليس فقط في الممارسة العملية ولكن بموجب القانون أيضاً. كذلك أطلقت مؤخراً حملة ”الرجل نصير المرأة“ التي تقر بمشاركة الرجال في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين. إن تلك الحملة الهامة ترسخ أيضاً الدور الأساسي للأولاد والرجال في تحقيق المساواة بين الجنسين.

”إن الأهداف الإنمائية الكثيرة جداً، بما فيها تلك الأهداف التي تعالج مسائل الفقر، والإجحاف، والتعليم والصحة، تتطلب زيادة التركيز على الأسر. فالسياسات التي تركز على الأسر تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وينبغي تعزيز النهوض بها. إن العالم إذ يتطلع إلى وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، علينا ألا نغفل الدور الحيوي الذي تؤديه الأسر في مجتمعاتنا المعاصرة وفي مجتمعات المستقبل.

لكفالة أن الأسر تشارك في الجهود الإنمائية وتستفيد منها على حد سواء. وسلمت القرارات بأن الأسر تواجه في أحيان كثيرة مصاعب في توفير الدعم الاقتصادي والعاطفي لأفرادها.

”إن الحفاظ على الصلات القوية بين الأجيال في عالم تنافسي وتزايد التنقل يمثل صعوبة أخرى يواجهها العديد من الأسر، فضلاً عن الكفاح من أجل تحقيق توازن بين التزامات العمل وواجبات المنزل. في ذلك السياق، تحتاج الأسر إلى الدعم الفعال من خلال البرامج والسياسات العامة. وتقع المسؤولية على عاتق الحكومات الوطنية، بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأسر نفسها.

”اعترفت الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة بتلك التحديات، وركزت على ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي: مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. لقد أوصت الجمعية العامة بالعمل في جميع المجالات الثلاثة وأقرت بأن سياسات مكافحة الفقر والبرامج التي تستهدف الوحدات الأسرية، من قبيل التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، وعلاوات إعالة الأطفال، كلها تسهم في الحد من الفقر بوجه عام. إن توفير الوظائف اللائقة والسياسات المتعلقة بالتوازن بين العمل والأسرة ليست جوهرياً فقط من أجل توفير الرفاه الاقتصادي للأطفال وتنميتهم، بل أيضاً لتحقيق المساواة بين الجنسين. من الجوهري تبني السياسات التي تعزز الدعم والتأزر بين الأجيال. ويجب أن نفعل المزيد من أجل تشجيع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تفي باحتياجات الأسر، ولا سيما أشدها ضعفاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد بروهول (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أعتنم هذه الفرصة لعرض موجز مقتضب لوجهة نظر هنغاريا فيما يتعلق بدور السياسات الخاصة بالأسرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن إحدى المسائل الرئيسية في السنوات المقبلة تتمثل في الاستدامة التي لا تنطبق فقط على البيئة بل أيضاً على مجتمعاتنا أيضاً. فمن دون استدامة سكانية لا يمكن تحقيق أي هدف إنمائي طويل الأجل. لذلك، نعتقد أن من الحيوي أن نعمل على تعزيز ذلك الجزء من المجتمع المحلي الذي يشكل أساس المجتمع، وهو الأسرة، حيث تتم فيها تنشئة الأطفال، وزرع القيم الأسرية والمعرفة فهم. ويتعلم الأطفال في الأسرة الحس بالمسؤولية والمواطنة الصالحة وكيفية العيش مع الآخرين.

إذا ما أخذنا في الاعتبار المسألة المعقدة للسكان، علينا أن ندرك الاتجاهات المتفاوتة التي تتسم بها أجزاء مختلفة من العالم. وبينما تكافح بعض المناطق التضخم السكاني، تواجه مناطق أخرى، بمن فيها أوروبا وهنغاريا، زيادة في معدل الشيخوخة. تلك الحقيقة تحملنا على فعل كل ما بوسعنا فعلة لضمان سبل كسب العيش والتنمية في المستقبل بدعم ولادة الأطفال وتزويدهم بأسباب النمو السليم من الناحية البدنية والعقلية، وتوفير فرص التعليم لهم ليتسنى لهم بوصفهم مواطنين فاعلين المساهمة في استدامة المجتمع وتقدمه. إن الأسرة أفضل أساس لتحقيق تلك الأهداف. لذلك، سوف تستمر سياسة الحكومة الهنغارية في وضع الأسر في صلب الحياة العامة في السنوات المقبلة.

إن ما ترمي إليه السياسة الأسرية الهنغارية من أهداف ومبادئ قد حددها أيضاً قانوننا الأساسي. وهنغاريا تحمي مؤسسة الزواج بوصفها تحاداً بين الرجل والمرأة، يتم بقرار طوعي. وإن الأسرة عماد بقاء الأمة. فالصلات الأسرية ترتكز

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة شليتر (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يعلق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية كبيرة على المسائل المتعلقة بالأسرة. لقد نشرت المفوضية الأوروبية أول وثيقة لها تتعلق بالسياسات الأسرية في عام ١٩٨٩، وتلا ذلك عدد من الأعمال الهامة التي تعالج هذه القضايا، من قبيل إحازة الأبوة، والتوفيق بين حياة الأسرة والعمل، وتحسين الأحوال المعيشية للأسر الضعيفة.

نقر بالدور الحيوي الذي يقوم به الآباء ومقدمو الرعاية والأسر في تحسين النواتج بالنسبة للأطفال والشباب، وبالدور الهام للأسر فيما يتعلق بالمسؤولية وتقديم الرعاية للمسنين والحاجة إلى توفير الدعم للأسر لكي تقوم بذلك. وتتشاطر وجهة نظر العديد من الوفود الموجودة في القاعة بشأن المساهمة القيمة التي تقدمها الأسر في تعزيز مجتمعاتنا والحاجة إلى وضع سياسات تدعم دورها. وفي الحقيقة، لا يمكن تحقيق طموحاتنا من أجل خطة إنمائية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥ من دون مشاركة الناس من جميع مشارب المجتمع، بما في ذلك على صعيد الأسرة.

بيد أنه لكي يُكتب النجاح لتلك السياسات، يجب أن تكون شاملة للجميع. في جميع أنحاء بلدان الاتحاد الأوروبي، وفي سائر أرجاء العالم أيضاً، تغيرت الأسر وما برحت تتغير بمرور الزمن، وبذلك يتضح أن الأسرة كيان حي وديناميكي. في ذلك الصدد، نعتقد أنه يتعين علينا جميعاً أن نواصل الاعتراف بهذا التنوع، كما فعلنا في سائر مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي انعقدت في التسعينات من القرن الماضي، وفي عمليات متابعتها، وأنه ينبغي لمناقشتنا الجارية بشأن السياسة والتنمية أن تستمر بصورة ماثلة لتبيان تنوع أشكال الأسرة.

بنسج شبكة الأمان هذه حول الأسرة، بينما تحمي استقلالية الأسرة، وحرية الفرد في الخيار، واتخاذ القرار فيما يتعلق بنطاق حياته أو حياتها.

لدينا اقتناع مفاده أنه في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ لن يتناقص دور الأسرة في التنمية المستدامة في العالم. وفي الواقع أن المجتمعات المحلية التي تتألف من أسر قوية ينبغي أن يُفرد لها دور متزايد الأهمية. وبالإضافة إلى حقوق الأفراد المسلم بها، ينبغي للمجتمع والدولة منح الأسر الحق في الحماية بما يتماشى مع روح الوثائق الدولية المتعلقة بالأسرة، وهي وثائق اعتمدت في العقود الأخيرة في إطار سلطة الأمم المتحدة التي تعبر عن موافقة الشعوب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

**السيد السلوم** (الكويت): يطيب لوفد بلادي أن يشكر السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة، على إدراج مناقشة هذا البند الهام في جدول أعمال الجمعية العامة.

ونحنى المجتمع الدولي بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة. ولقد اطلعنا باهتمام على التقرير A/69/61 عن الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث تناول التقرير المبادرات الإيجابية التي اتخذتها الدول وما تضمنته من توصيات بشأن تعزيز وضع سياسات خاصة بالأسرة في إطار جهود التنمية الشاملة. كما يشيد وفد بلادي بجهود الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل التعاون، واتخاذ إجراءات كفيلة بوضع السياسات والبرامج المتصلة بقضايا الأسرة.

أقر المجتمع الدولي على مر السنين بأهمية النظر في السياسات والبرامج التي تتمحور حول الأسرة كجزء من

على الزواج والعلاقة بين الآباء والأطفال. وتشجع هنغاريا على الالتزام بإنجاب الأطفال وحماية حياة الأجنة ابتداءً من لحظة الحمل. ينص أيضاً قانوننا بشأن حماية الأسرة على حماية الأسرة وتعزيز رفاه الأسرة، وهي مهمة تتقاسمها الدولة، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام والأعمال التجارية.

كذلك نعول على مشاركة الكنائس في تحقيق تلك الأهداف.

إن الالتزام بالقيم الأسرية والزواج لا يعني أن نصدر حكماً على من يرون أن الزواج أو إنجاب الأطفال أمر لا يعينهم. وفي الوقت نفسه، أعتقد أنه ما من موجب للخوف من قيمنا المسيحية التي هي جزء من التقليد الديني الإبراهيمي. وكما قال رئيس الأساقفة برونو فورتى إن تقليدنا الأسري إنساني بدرجة عميقة وليس أبداً ضد أي أحد، ولكنه ينادي من أجل كرامة وجمال حياة جميع الناس وحياة كل أفراد المجتمع.

إن الأمن الطويل الأجل والإطار المتين لازمان لأي شخص لكي يجيا حياة كريمة وسعيدة. وقد أكد عدد من الباحثين بأن الأشخاص المتزوجين يعيشون حياة أسعد وأطول. وفي الأسر التي تركز دعائمها على الزواج، تكون فيها المؤشرات الصحية أحسن وتتوفر فيها فرص أفضل للحياة والوظيفة أمام عدد أكبر من الأطفال الذين يولدون، وذلك أيضاً شرط حيوي لتنمية المجتمع والاقتصاد.

ومقولة أنه توجد أسر أداؤها غير قويم، من قبيل الزواج الفاشل، والصعوبات المالية والصعوبات في الحصول على عمل، والمرض، والأعمال التي تنطوي على عنف وغير ذلك من الصعوبات التي تتطلب حلولاً أو مساعدة أو دعم، لا تلغي الحقيقة الأساسية المتمثلة في دور الأسرة وأهميته، غير أن الأمر يتطلب شبكة أمان من المجتمع الأوسع. وتود هنغاريا أن تقوم

أما فيما يتعلق برعاية الأطفال، قد تم، في جملة إجراءات وسياسات، استحداث آلية للكشف المبكر عن حالات العنف والانحراف من أجل رعاية حقوقهم والمحافظة عليها، وتأمين ورفع المستوى المالي للقصر والأسر المشمولة بالرعاية. أما فيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد أولتهم الكويت أهمية قصوى ووفرت لهم البيئة الملائمة للانخراط بالمجتمع كإنشاء نادٍ خاص لهم لممارسة الأنشطة الرياضية وصقل مواهبهم على المستوى الشخصي والوطني لما فيه خدمة الكويت. وتم إنشاء هيئة عامة للمعاقين تهتم بشؤونهم، ومنحهم قانون الهيئة امتيازات كثيرة تهدف إلى إدماجهم في المجتمع وضمان حياة كريمة لهم، وتوفير فرص متساوية للحصول على الخدمات العامة كافة.

كما تفخر الكويت بإنجازات أبنائها ذوي الاحتياجات الخاصة في المجال الرياضي، وكان آخرها إنجاز بطل العالم الكويتي لرياضة مبارزة المعاقين، اللاعب طارق القلاف، وما حققه مؤخراً بإحرازه ثلاث ميداليات ذهبية في بطولة فرجينيا الدولية لمبارزة ذوي الاحتياجات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص فئة المسنين، فنجد أن الدولة وفرت الرعاية الصحية والإيوائية لهم، حيث ارتفعت نسبة من تجاوز منهم سن ٦٥ عاماً من ٣,٣١ في المائة عام ٢٠١٢ إلى ٣,٥٥ في المائة عام ٢٠١٣ من إجمالي عدد السكان.

نعتنم هذه المناسبة لحض الدول الأعضاء على بذل قصارى جهودها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الدولية للأسرة وعمليات متابعتها وعلى وضع برامج ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية المتصلة بمسائل الأسرة. كذلك تحض دولة الكويت المجتمع الدولي على إيلاء مسألة وضع الاستراتيجيات المتعلقة بقضايا الأسرة، بمن فيهم الشباب والمسنون والمعاقون، وإدراج ما جاء في هذا البند عند صياغة خطة التنمية لما بعد عام

نهج إنمائي متكامل، وبأهمية الأسرة كونها الوحدة الأساسية للمجتمع، وهي أساس التنمية الاجتماعية. وأقر أيضاً بأهمية الأسرة في تكوين المجتمع، وبوجوب إيلاء أولوية قصوى للتربية والتعليم والرعاية الصحية حفاظاً على المجتمع من التفكك والانحلال لأنه لن يصلح المجتمع إلا إذا صلحت الأسرة. لهذا لا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي بشكل عام من خلال وضع استراتيجيات وبرامج ترمي إلى إصلاح الأسرة الذي سينعكس على إصلاح المجتمعات.

كذلك فإن تعزيز السياسات الوطنية والدولية المعنية بالأسرة ستحقق نتائج أفضل للأطفال وستحرز مزيداً من المساواة بين الجنسين، وستُحسن التوازن بين العمل والأسرة وتوثق الأواصر بين الأجيال. لقد أولت دولة الكويت اهتماماً كبيراً للأسرة باعتبارها اللبنة الأولى في المجتمع. ونص الدستور الكويتي في مادته التاسعة على أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". ولم يقف عند هذا الحد، فقد توالى القوانين المحافظة على الأسرة، وفي هذا الشأن تم إقرار القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨ الذي نص على إجراء الفحص الطبي للراغبين في الزواج وذلك للحد من الزواج غير المأمون والمساهمة في إنشاء أجيال مقبلة تنعم بالصحة وخالية من الأمراض. تم تقديم مشروع قانون إلى مجلس الأمة الكويتي "البرلمان" خاص بإنشاء محكمة للأسرة بسبب عدم ملائمة نظر قضايا الأحوال الشخصية مع غيرها من القضايا كالقضايا الجزائية والمدنية في مكان واحد. حيث راعى مشروع القانون إنشاء مقر مستقل في كل محافظة يسمى "محكمة الأسرة". وأجاز للمحكمة الاستعانة برأي أي من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، وإنشاء نيابة متخصصة في شؤون الأسرة. بمقر كل محكمة أسرة، وإنشاء مركز في كل محافظة يُلحق بمحكمة الأسرة، يتولى تسوية المنازعات الأسرية.

”الأُسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة“.  
(قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٢٦، الفقرة الثامنة من الديباجة)

وفي وقت قريب جداً، وتحديدًا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ في المؤتمر المعني بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، في بانكوك. وقد تحدث بشكل خاص عن ”الدور الحاسم والمتكافئ بين الرجل والمرأة في الأسرة باعتبارها لبنة المجتمع“. ولذلك النص وزن أكبر. بمعنى أن الإعلان يعكس رأي ممثلي المنطقة التي تضم أكبر عدد من الأفراد والأسر على كوكب الأرض.

وقد تم اتخاذ خطوة هامة في دعم مؤسسة الأسرة في روسيا في آب/أغسطس من هذا العام، باعتماد ورقة مفاهيمية بشأن السياسات الحكومية المتصلة بالأسرة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥. وتتمثل أهداف الورقة المفاهيمية في تقديم الدعم للأسرة والقيم الأسرية وتعزيزها وحمايتها، وتهيئة الظروف اللازمة للأسرة لكي تقوم بوظيفتها، وتحسين نوعية الحياة الأسرية وضمان حقوق أفراد الأسرة من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية. وفي الواقع، من واجب الدولة أن تتقاسم مع الأسر المخاطر المرتبطة بولادة الطفل وتربيته، وبالتالي القيام بوظيفة الشريك، ومساعدة الوالدين على حماية الأطفال من براثن الفقر والعوز.

ونحن نقوم بتنفيذ مجموعة واسعة من التدابير العملية لهذا الغرض، بما في ذلك برنامج وطني للإعانات مرة واحدة لولادة الطفل الثاني وما بعده. وتتلقى الأسر متعددة الأطفال عدداً من المنافع الاجتماعية الهامة، بما في ذلك الخدمات العامة المخفضة والنقل العام المجاني. وفي الكثير من المناطق، يتم تخصيص قطع أراضي مجانية لتلك الأسر من أجل بناء المساكن الفردية.

٢٠١٥. وفي الختام، نؤكد دعمنا وتأييدنا لمشروع القرار المقدم باسم بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين المقدم في إطار هذا البند.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

**السيد بانكين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن إعلان الأمم المتحدة السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ يكتسي أهمية قطعية ومستمرة. ومن المشجع أن الذكرى العشرين للحدث أصبحت عنصراً حافزاً لمناقشة فاعلة بشأن دور ومكانة الأسرة بوصفها مؤسسة رئيسية للمجتمع في عملية التنمية الاجتماعية العالمية.

وقد أشار الأمين العام في العديد من المناسبات، إلى أهمية عمل المجتمع الدولي في توسيع نطاق حقوق الأسرة وتهيئة الفرص لها، وفي التغلب على الفقر بين الأجيال والاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة، وفي تحقيق التوازن بين الأسرة والعمل، وفي تعزيز علاقات الدعم بين الأجيال. ونحن نؤيد تماماً تلك التطلعات.

إن تقديم الدعم لمؤسسة الأسرة هو جزء من الأولويات الاجتماعية للأمم المتحدة. ويرتبط ذلك الهدف ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لضمان المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق حقوق المرأة والفرص المتاحة لها. كما يرتبط أيضاً بجهود المجتمع العالمي لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم. وأحد المتطلبات الهامة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي هو تعزيز مؤسسة الأسرة - التي هي اتحاد متساوٍ بين الرجل والمرأة.

ويتقاسم العديد من الناس في عالم اليوم هذه النُهج. وفي حزيران/يونيه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين قراراً بعنوان ”حماية الأسرة“ مؤكداً ذلك من جديد مرة أخرى.



إن دولة قطر تولي اهتمام خاص بتعزيز واحترام وحماية الأسرة التي تشكل وحدة أساسية في المجتمعات، وتبذل الدولة جهوداً متواصلة لتوفير كافة أشكال الدعم اللازم لها وخلق بيئة مؤاتية ومراعاة احتياجات أفرادها على نحو كامل ومتوازن، ويتمثل ذلك بشكل جلي من خلال تدعيم قدرة الأسر المعيشية وتعزيز نماء الطفل ودعم التوازن بين العمل والأسرة وتوفير العمالة الكاملة والعمل الكريم. كما اعتمدت دولة قطر التشريعات والسياسات الرامية إلى حماية الأسرة وجميع أفرادها حيث نص الدستور القطري على حماية الأسرة وتدعيم أوضاعها وتقويتها، ولقد تم أيضاً اعتماد الإستراتيجية العامة للأسرة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ كأحدى المكونات الرئيسية للإستراتيجية التنموية الوطنية.

كما تم أيضاً تأسيس معهد الدوحة الدولي للأسرة وهي منظمة غير حكومية وتضطلع بدور هام وشامل في رفع مستوى الوعي بقضايا الأسرة، وتعزيز التنسيق بين سياسات الأسرة وبرامجها مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين. ولقد نظم المعهد مؤتمراً دولياً تمحور حول تمكين الأسر طريقاً إلى التنمية، الذي انعقد في شهر نيسان/أبريل لعام ٢٠١٤ في الدوحة من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. ولقد استضافت دولة قطر في العام ٢٠٠٤ مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة وذلك احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، والذي أكد فيه إعلان الدوحة الذي تمخض عن هذا المؤتمر، على حق الأسرة بالتمتع بحماية ومساعدة المجتمع والدولة على أوسع نطاق ممكن، وأعاد فيه التأكيد على أهمية المعتقدات الدينية والأخلاقية في صون الاستقرار الأسري والتقدم الاجتماعي. ولقد قامت دولة قطر كذلك على مدى أكثر من عشرة أعوام، بدور رئيسي في تنسيق وتسيير المشاورات غير الرسمية حول مشاريع قرارات الجمعية العامة حول الإحتفال بالسنة الدولية للأسرة، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن قوة الأسرة التقليدية ورفاهها، باعتبارها حجر الزاوية في الانسجام الاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية. ولذلك، فإننا نعتبر تعزيز الوظائف الاجتماعية للأسرة والتضامن بين الأجيال، فضلاً عن الاعتراف بالقيم العائلية والأخلاقية التقليدية، من العوامل المهمة في تعزيز التنمية المستدامة لبلدنا في المدى الطويل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني (قطر):** يطيب لي بداية أن اتقدم بالشكر لمعالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ولسعادتكم، على تكريس هذه الجلسة العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. ومناقشة دور السياسات الأسرية في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تأتي مداولاتنا اليوم في وقت مناسب حيث تصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، مما يشكل فرصة فريدة لتسليط الضوء على الجهود الملموسة لتحسين رفاه الأسرة، وعلى دور الأسرة في عملية التنمية وضرورة زيادة التعاون حول القضايا المتعلقة بالأسرة وحمايتها. وعلى الرغم من الإعتراف المتزايد بالدور المحوري والإسهامات القيمة للأسرة في تحقيق التنمية الشاملة، والجهود المبذولة لتمكين الأسرة وتلبية احتياجاتها، لا تزال الأسرة في مختلف أنحاء العالم تواجه تحديات عديدة متمثلة في الفقر والاستبعاد الاجتماعي وضمان التوازن بين العمل والحياة الأسرية خاصة في ظل التأثيرات السلبية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والمالية، وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أننا اليوم أحوج ما نكون إلى اتخاذ المزيد من السياسات والإستراتيجيات والبرامج الشاملة التي تركز على الأسرة، وتراعي احتياجات جميع أفرادها، وخاصة في مجالات تدعيم قدرة الأسرة المعيشية على التخلص من الفقر وتوفير التعليم والرعاية الصحية وتعزيز قيم التضامن بين الأجيال.

المتزايد من الحكومات الوطنية التي، من خلال تصرفاتها، إنها تشكك في صحة محاور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالأسرة، وحرية الفكر والضمير والدين والمعتقد؛ - وفي الواقع لم تعد تقبل بما بوصفها نظاما مقدسة أو معقولة. وقد يغادر المخلوق الخارجي كوكب الأرض جاهلا بالعمق الحقيقي لتخبط عالمنا الجماعي، وبأنه، لو لم يكن اليوم، لما اتفقت هذه البلدان المتحدة على الأرجح على إعلان السنة الدولية للأسرة.

وبطبيعة الحال، فإن مناقشة السياسات التي تركز على الأسرة وهي محورها تكتسي أهمية. ومع ذلك تتعرض هذه المناقشة لخطر أن تصبح هامشية إذا ما واصلنا، هنا في الأمم المتحدة، الصمت بحذر إزاء التحدي الحقيقي التي تواجهه مؤسسة الأسرة اليوم. وما أنوي قوله قد يبدو قاسيا، ولكن، كشخص قادم من جزء من العالم كان يشارك بشكل مكثف في التجارب والهندسة الاجتماعية في القرن العشرين، وكانت النتائج مأساوية جدا في كثير من الأحيان، أشعر أن لدي التزام أخلاقي بأن أكون صريحا في تقاسم وجهة نظري مع أعضاء الجمعية.

هذا التحدي الذي يواجه الأسرة هو محاولة لطمس النقاط المرجعية الأخلاقية التي توفرها الأسرة تقليديا. ويتمثل التحدي الناشئ في محاولة تطبيق مطلق المركزية في إعادة تحديد دور الأسرة في المجتمع.

وعلى ما يبدو أن الأشواط الكبيرة التي قُطعت في تحرير الإنسان خلال العقود الماضية أغرت بعض الحكومات لأن تختبر حدود الممكن فيما يتعلق بالأسرة. حتى أن الأسماء التي نستخدمها لبعض أكثر مبادراتنا نبلا، من قبيل حملة الحقوق أولا - تكشف بصورة غير مقصودة عن الشعور المتزايد بالحق في الحصول على ما أمكن من الحقوق والحريات التي يمكننا أن نحصل عليها، في الكثير من الأحيان على حساب حسنا

تتمتع الأسرة بقدرات هائلة وتساهم بشكل بناء في تعزيز التنمية، وفي هذا المقام أود أن أشدد على أن الأسرة هي محور التنمية المستدامة، وينبغي أن تكون مكونا أساسيا في خطة لما بعد عام ٢٠١٥، كما أن المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع افراد الأسرة، هي من دون أدنى شك عناصر ضرورية لضمان رفاه الأسرة وتمكينها.

وختاما، السيد الرئيس، نود التأكيد على موقف دولة قطر الثابت بدعم الأسرة وحمايتها وتمكينها وفق المفهوم التقليدي والمتعارف عليه للأسرة.

**السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية):**

وإذا ما قام مخلوق من خارج الأرض بزيارة قصيرة إلى هذا الكوكب، وكان جدول الزماني حافلا ولا يسمح سوى بما يكفي من الوقت لزيارة الأمم المتحدة، فإنه قد يحصل على فكرة غير مكتملة إلى حد ما عن منظور الإنسان الراهن بشأن الأسرة. فمن جهة، سيلاحظ المخلوق الخارجي بالتأكيد أن الأمم المتحدة تلتزم لتحبي، إن لم تكن لتحتفل، بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وينبغي أن يلاحظ أن المعايير الأخلاقية لحرية البشرية - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - تنص بوضوح على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بالحماية من المجتمع والدولة. كما أنه لا بد أن يلاحظ أن قواعد القانون الدولي تواصل الاعتراف فقط بالأسرة الطبيعية، القائمة على الزواج بين الرجال والنساء ضمن السن القانونية وتهدف إلى إنجاب الأطفال.

إلا أن العديد من الأشياء الهامة قد تغيب عن عين هذا المخلوق الغريب. وإذا ما نظر هذا القادم من خارج الأرض إلى العالم من خلال منظور وثائق الأمم المتحدة حصرا، فإنه قد يغفل عن حقيقة أن بعض الحكومات الوطنية تعتبر مفهوم قدسية الأسرة والزواج قد عفا عليه الزمن. ويتجاهل العدد



على الحب والرعاية، تزرع في نفوس أفرادها شعورا واضحا بالحدود، ومعرفة الحدود المقبولة، وهو مبدأ الوسط الذهبي والاعتدال ذاته.

واليوم تعرض بيلاروس منظورها بشأن الأسرة صراحة وبشكل حازم. ونحن نؤمن إيمانا قويا بقدسية الأسرة التقليدية، ونحن عازمون على بذل كل جهد ممكن، في الأمم المتحدة، للتمسك بقيمتها وبدورها في الحياة الاجتماعية. أننا ندعو جميع الدول الأعضاء المعنية انتهاز الصراحة والقوة في الدفاع عن القيم العائلية التي نعزز بها. والأسرة في حاجة ماسة إلى الحماية اليوم. وهي معركة شاقة لا يمكن أن نكسبها بالصمت أو بتجنب هذا الموضوع المزعج. كما أن الاعتماد فقط على القوة الوقائية لصياغة الصكوك الدولية والوطنية القائمة، سيكون استراتيجية ضعيفة. يمكن للمرء أن ينجو من عاصفة، لكن الرد الوحيد القابل للتطبيق على التحدي الحالي لمؤسسة الأسرة، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة، هو المشاركة في النقاش والعمل والدعوة.

علينا تزويد الأسرة بأفضل دعم من الدولة من خلال إعطائها الأولوية التي تستحقها في استراتيجياتنا السياسية والاجتماعية. وينبغي علينا أن نجعل تعزيز الأسرة واحداً من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة. ويقول البعض رداً على ذلك: "دعونا لا نغالي في هذه المسألة الحساسة بما يتجاوز التشدد التقليدي بالألفاظ لهذه المشكلة؛ هذا ليس أمراً بالغ الأهمية. وسمحوا للمبدعين الاجتماعيين معالجة العواقب المترتبة على أفعالهم ضمن حدودهم الوطنية. وعلينا ألا نمنس صندوق باندورا هذا." حسنا، فالصندوق لم يعد مغلقا بإحكام. ولا يركن أحد إلى التفكير بأن الحدود الوطنية توفر الحصانة من التأثير الإفسادي للنسبوية في المسائل الأسرية. ونعلم جميعا أنه في عصر العولمة لا يوجد حدود محكمة - ليس في المسائل التي لا تتطلب الحصول على تأشيرة لعبور تلك

بالمسؤولية عن حالة بيئتنا الطبيعية والاجتماعية. مع ذلك، وكما نعلم جميعا، فإن رغبات واحتياجات الإنسان لا نهاية لها. فأين نتوقف؟ متى نفهم أن ليس كل ما يمكن القيام به ينبغي القيام به؟ وكما يجب علينا أن نتعلم أن نعيش على كوكبنا دون تدميره، فإن علينا أن نتعلم احترام هشاشة بيئتنا الاجتماعية.

ومن نافلة القول أنه لا بد لنا من بذل قصارى جهدنا لمنع إساءة معاملة إخواننا من بني البشر ومضايقتهم واضطهادهم على أساس اختلافهم من حيث العرق أو الأصل أو الإثنية أو الدين أو الجنس. ومع ذلك، فإن نجاح ذلك الجهد يمكن بسهولة تقويضه بهجوم على شاكلة "هجوم الخيالة" وصولا إلى الهاوية، والمطالبة بالمستحيل. ولئن كانت تتوفر لنا كل الأسباب التي تدعونا لشن حملة شاملة لمنع التمييز السليبي في مجتمعنا، فإن علينا أن نضعف حذرنا بشأن الحاجة إلى "تمييز إيجابي" للمفاهيم التي نختار أن ننشرها، الاتجاهات والتقاليد التي نريد أن نشجعها. ومن مفارقات القدر المساوية، أن الانغماس في الاختيار إلى أقصى الحدود في جزء من العالم يكون صداه في جزء آخر من العالم على شكل تصاعد في العداء والكراهية. وهذا في الواقع يستحضر مبدأ الأواني المستطرقة.

وما لم نحقق التوازن الصحيح في عملية صنعنا للقرارات بين الدعوة لإعمال الحقوق، من جهة، والشعور الواضح بالمسؤولية والاعتدال وضبط النفس، من جهة أخرى، فإننا يمكن أن نخاطر بتمزيق نسيج مجتمعنا. وهذا يحدث بالفعل في المسائل الأسرية حسب رأي مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ولنلق نظرة على الأسرة: بفضل تأسيسها ووجودها فهي توفر مبادئ توجيهية قيّمة بشأن سبل المعيشة في هذا العالم على نحو مستدام ومسؤول. وبالإضافة إلى كونها مصدرا للتمكين والحماية والتشجيع، فالأسرة القائمة

بين الأجيال، إلا إذا حظيت الأسرة بأعلى أولوية. لذلك نشيد بإدماج المسائل الحاسمة الأهمية المتصلة بالأسرة في نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في كل أهدافه الحيوية تقريبا. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي بشكل خاص توصيات الأمين العام المتعلقة بتمكين الأسرة بوصفها أداة هامة في مكافحة الفقر، والإقصاء الاجتماعي، وأوجه عدم المساواة.

وإضافة إلى ذلك، نشجع لجنة التنمية الاجتماعية على إنشاء آلية متابعة مناسبة للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة من أجل توجيه وضع السياسات الوطنية. لذلك ينبغي النهوض ببرنامج الأسرة على الصعيد الدولي بطريقة منسقة ومنهجية. وبالتالي، فإن استعراضا شاملا يرتبط بالاحتفال بالسنة الدولية للأسرة من شأنه أن يعزز تعلم الدروس، واعتماد أفضل السياسات الوطنية ورصد التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي ذلك الصدد، تود كازاخستان أن تتقاسم خبرتها في الإسهام في عملية الاستعراض العالمية. اعتمدت كازاخستان هذا العام استراتيجيتها الشاملة لعام ٢٠٥٠ والسياسات الاقتصادية الجديدة المناسبة - نيرلي زهول، أو الطريق إلى المستقبل - اللتين عرضهما الرئيس نزارباييف، رئيس كازاخستان، في خطابي حالة الاتحاد اللذين ألقاهما مؤخرا. وتهدف هاتان الوثيقتان إلى تحقيق تعزيز المعايير الاجتماعية التي تركز على القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية المخصصة من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية الجيدة، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأمهات والأطفال. لذلك تمنح الأولوية العالية للتغذية الصحية ونمط الحياة الإيجابي. كما ستتخذ تدابير لتحديث سياسات العمل والعمالة والأجور بسن قوانين جديدة ووضع نماذج جديدة لعلاقات العمل. وفي نفس الوقت، ستلبي الخدمات الاحتياجات الفكرية وفي

الحدود. وسواء كنا نعترف بذلك أم لا، فإن الفجوة الحضارية حقا في طريقة فهم الأسرة ودورها في المجتمع، لم تتحدد فقط ولكنها تتعمق.

وبعد عشرين عاماً على إقرار السنة الدولية للأسرة، فأنا نقف على مفترق طرق. ويمكننا إما أن نراقب أسس الأسرة وهي تدمر والقيم العائلية التقليدية يُضحى بها باسم بني اجتماعية مصطنعة - وجميع ذلك تحت ستار حماية حقوق الإنسان، أو أن نرفع صوتنا في الدفاع عن الأسرة الطبيعية، وحماية للأومومة والأبوة بوصفهما من الخواص المتأصلة للنفس البشرية.

وليس من الشائع على الإطلاق أن يتابع الناس في جميع أنحاء العالم الأنشطة اليومية للأمم المتحدة وهم حابسين الأنفوس. ومع ذلك فإن اتخاذ أو عدم اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات بشأن الأسرة في الأمم المتحدة ستكون واحدة من المناسبات النادرة التي سيتابعها العالم حقاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** إن جلسة اليوم، حيث تتصادف مع عقدها الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، توجه الانتباه إلى أهمية المسائل المتصلة بالأسرة وضرورة تعزيز اتباع نهج شامل يركز على الأسرة نحو التنمية الشاملة.

إن مؤسسة الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وتجسد الأساس المحوري للقيم الروحية للتنمية والازدهار في أي دولة. وتثبت الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح أنه لا يمكن اتخاذ خطوات هامة في القضاء على الفقر، والنهوض بالتعليم، والحد من وفيات الرضع والوفيات النفاسية، وكذلك وقف انتقال الفقر وعدم المساواة

وبالدلات المالية لوالدي الأطفال ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية إليهم.

في العام الماضي، بموجب مرسوم رئاسي، أنشئ يوم الأسرة في كازاخستان، الذي يهدف إلى تعزيز دور الأسرة والتقاليد الأسرية. واحتفل بهذا اليوم من خلال العديد من المناسبات العائلية والبرامج التعليمية. وأنشئت مجالس منفصلة للأمهات والآباء بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، تعترم اللجنة الوطنية إنشاء الأكاديميات الأسرية في كل منطقة دون إقليمية في البلد لتوحيد وتنسيق المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة. كما ستولي مراكز الأزمة العاملة حالياً البالغ عددها ٢٨ مركزاً اهتماماً لمنع العنف العائلي وتقديم المساعدة في مجال إعادة تأهيل الأسر ومهارات التدريب من خلال زيادة اعتمادات الميزانية.

وفي الختام، فإن كازاخستان ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لتقاسم خبرتها وتعلم أفضل ممارسات الدول الأعضاء بغية حماية وتعزيز القيم الأسرية لكفالة مجتمعات أقوى وأكثر استقراراً.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة موناكو.

**السيدة برويل ميليشيور** (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): في الوقت الذي نستعد فيه لتحديد أهدافنا الإنمائية للسنوات الـ ١٥ المقبلة، أدركنا جميعاً أهمية تركيز اهتمامنا على الإنسان وعلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع. الأسر هي التجسيد الأكثر صدقاً، يومياً، لمواطن القوة والضعف للإجراءات المتخذة بشأن مسائل الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وهي توفر رؤية فريدة لتحديد نموذجنا الإنمائي المقبل. ولذلك، تعلق حكومة بلدي على الأسرة دوراً خاصاً في مجتمعاتنا. إن الأسرة، بوصفها اللبنة الأساسية للمجتمع، وحدة طبيعية قادرة على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتنفيذ السياسات

بمجال المعلومات. يهيمن القطاع الاجتماعي على استراتيجيات التنمية الوطنية في كازاخستان. وستستعرض السياسة الجديدة للإسكان والبنية التحتية الممارسات الحالية لتأجير المساكن وتشديد المساكن الاجتماعية برهون عقارية بمعدل فائدة منخفض لجعل السكن أكثر توافراً بأسعار معقولة لمختلف طبقات السكان، بما في ذلك الأسر الشابة.

كما ستزيد حكومة بلدي تمويلها بمقدار بليون دولار إضافي خلال عام ٢٠١٥-٢٠١٦. وسيخصص مبلغ ١١٠ ملايين دولار للتصدي للمشاكل المتصلة بعدم كفاية خدمات التعليم والنظام التعليمي القائم على ثلاث نوبات. وقد حددت عشر مؤسسات للتعليم العالي لكفالة الروابط الراسخة فيما بين العلم ومختلف القطاعات الاقتصادية وتدريب الأفراد، مع تخصيص مبلغ ٥٥ مليون دولار من الآن حتى عام ٢٠١٧.

كما وضعت الحكومة برنامجاً مناسباً للتنمية الأسرية من خلال لجنتها الوطنية المتخصصة المعنية بالشؤون الجنسانية والسياسة الديموغرافية للأسرة المنشأة قبل ٢٠ عاماً. وما فتئت اللجنة تحدث التشريعات ذات الصلة وتقييم خطط الدولة واستراتيجياتها وسياساتها لتحسين حماية الأطفال والصحة الإنجابية والوقاية من الأمراض والحالات الطبية الخطيرة، وعلاجها وإعادة التأهيل بعدها. وستعزز خطة العمل الوطنية من أجل تحسين وضع المرأة والاستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين دور الأسرة في المجتمع فيما تضع المساواة بين الجنسين كعنصر رئيسي فيها.

ويتوخى التنشيط الديمغرافي من خلال بدلات الأمومة ورعاية الأطفال. وبالمثل، سيتم الحد من المخاطر الاجتماعية عن طريق زيادة الفوائد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالات فقدان الدخل بسبب الحمل أو الولادة، ولتبني الأطفال حديثي الولادة، لرعاية الطفل حتى سن سنة

وفي ظل العديد من التحديات التي نواجهها، يجب أن تستثمر الدول الأعضاء في تمكين الأسرة حتى تصبح أداة هامة في مكافحة الفقر. يجب أن نضع في اعتبارنا أن الأسر، بوصفها الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية، عوامل هامة للتنمية المستدامة على جميع المستويات في المجتمع. إن إسهام الأسرة في إطار التنمية الجديد لما بعد عام ٢٠١٥ ضروري بغية مكافحة الفقر بشكل فعال وناجح.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد أبو العطا** (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تعتقد مصر أن الأسرة التقليدية هي الوحدة الأساسية والطبيعية للمجتمع. تتحمل الأسرة المسؤولية الرئيسية عن رعاية وحماية الأطفال، وكفالة ترعرعهم في بيئة أسرية وتمكينهم من تطوير شخصياتهم بصورة كاملة في وئام في جو من السعادة والحب والتفاهم. لا يمكن تحقيق بيئة أسرية صحية بدون إشراك الدول والمجتمعات بشكل كامل في حماية الأسرة. وتؤكد مصر أنه ينبغي إيلاء اهتمام لمسائل الأسرة على النحو الواجب وفقا لقوانين كل بلد وتقاليد وخلفيته الدينية. إن جميع الثقافات والتقاليد تحترم الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع والرعاية لحقوق الطفل.

وخلال مداوالات اللجنة الثالثة، شعرت مصر بخيبة أمل من محاولات بعض الدول الأعضاء لإدخال مفاهيم الهوية الجنسانية والمسائل المتعلقة بالميل الجنسي في مشاريع القرارات المتعلقة بالأسرة والطفل، وفرض تلك المفاهيم على الدول الأعضاء الأخرى. وترفض مصر هذه المحاولات لعدد من الأسباب.

أولا، أن تلك المفاهيم المتعلقة بالهوية الجنسانية والميل الجنسي لا مقبولة عالمياً ولا ترد في أي من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي جرى التفاوض بشأنها واعتمدت بتوافق الآراء.

كجزء من إطار استراتيجية للتنمية يجذب اتباع نهج متكامل. يجب أن تسهم الوحدة الأسرية في نقل القيم التي تستند إلى احترام الآخرين، والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل. إنها تتحمل، في جملة أمور، المسؤولية الرئيسية عن التنمية والتعليم والتنشئة الاجتماعية للأطفال.

والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة ينبغي أن يكون فرصة لوضع سياسات عامة تمكن من تعظيم دور الأسرة. يجب أن يصبح التوفيق بين حياة العمل المهنية والحياة الأسرية أولوية، لا سيما لكفالة ازدهار ورفاه جميع أعضائها. وتكفل الحكومة في إمارة موناكو، أن تتمتع المرأة بالحماية الاجتماعية الكافية حتى تتمكن من تحقيق توازن أفضل بين حياتها الخاصة وحياتها المهنية من خلال منح إجازات الأمومة، وتخصيص الإعانات الأسرية، والتخطيط المرن لجدول العمل. وبصفة عامة، تشمل الخدمات المقدمة المساعدة الإسكانية؛ إجازة الأبوين، لا سيما، الأمومة، وإجازة الأبوة وإجازات التبني؛ وإمكانية الوصول إلى دور الحضانة والرعاية النهارية والرعاية المنزلية للأطفال المرضى.

وتستكمل تلك الخدمات من خلال تخصيص المزيد من الإعانات للأسر كافة، وبخاصة للأسر ذات الدخل المنخفض، والأسر القائمة على أحد الوالدين أو أسر الزوجين الشابين أو تلك الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة أو الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تشمل تلك السياسات كبار السن، الذين يمكن أن يستفيدوا وفقا لاحتياجاتهم من المساعدة الطبية والاجتماعية، أو دور النقاة المؤقتة بعد إقامتهم في مستشفى. وبغية الحفاظ على الوحدة الأسرية، ترحب دور رعاية المتقاعدين بالأزواج وتستقبل السكان الذين يشهدون تدهورا في صحتهم؛ وذلك الاستقرار موضع تقدير كبير من الأسر التي يجري اختبارها بالفعل.

أطفالنا وفقا للأنماط الاجتماعية والثقافية لكل بلد وفهمه لمعنى الأسرة. لنساعد كل أسرة على تربية أطفالها داخل بيئة طبيعية مع المحافظة على براءتهم، وضمان عدم إزعاجهم بالمفاهيم المثيرة للجدل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

**السيدة أوردونيث** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشيد بالرئيس لعقد هذه الجلسة العامة وعلى منحنا هذه الفرصة لمناقشة دور سياسات الأسرة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن هذه الجلسة حسنة التوقيت بشكل خاص، نظراً لأننا وصلنا إلى لحظة حاسمة في تحديد خطة التنمية، واتخاذ خطوات حاسمة في إعداد مشروع الوثيقة الختامية التي سيعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا العام المقبل.

ويكرس دستور كولومبيا فكرة أن الأسر لها حقوق جماعية خاصة بها، فضلاً عن مسؤولية مشتركة لكفالة حقوق أعضائها. لذلك وضعنا وشرعنا في تنفيذ السياسات التي تمكننا من تعزيز الأسرة كمؤسسة وضمان تنميتها الشاملة كوحدة أساسية للمجتمع.

وإذ نحتفل عام ٢٠١٤ بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، ترى كولومبيا أنه ينبغي لنا أن نستفيد من المناسبة لتوطيد دور الأسرة في تعزيز التنمية المستدامة، وتقوية التضامن فيما بين الأجيال وترسيخ الاعتراف والحماية والاهتمام للاحتياجات المحددة لمختلف الأشكال التي تتخذها الأسرة. وفي ذلك الصدد، فإن كولومبيا ترى أن دور الأسرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يستند إلى الاعتراف بها بوصفها عاملاً من عوامل التنمية المستدامة، وأنها تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً، إنها تأتي بنتائج عكسية، ويحتل أن يكون لها أثر سلبي على مفهوم الأسرة الذي نحتفل به اليوم.

ثالثاً، أن فرض تلك المفاهيم، التي ترفضها مصر والعديد من الدول الأعضاء الأخرى، فضلاً عن مجموعة واسعة النطاق من منظمات المجتمع المدني، يشكل سابقة سلبية لأعمال الأمم المتحدة، ويتعارض مع مبدأ ميثاق الأمم المتحدة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

رابعاً، أن تلك المفاهيم تتعارض مع أحكام صكوك عالمية كثيرة، منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لا سيما أحكام اتفاقية حقوق الطفل التي تتعلق بحق الطفل في الهوية.

إن مصر تحترم احتراماً كاملاً حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها، بدون تمييز على أساس اللون، والمنشأ، ونوع الجنس أو الدين أو الأيديولوجية. وتحترم مصر احتراماً متكافئاً خيارات الدول الأعضاء الأخرى على أساس ثقافتها الوطنية وقوانينها وأديانها، وتتوقع المعاملة بالمثل.

وتحث مصر الدول الأعضاء على التخلي عن تلك المفاهيم المثيرة للجدل، وأن تتوخى العملية في التعامل مع قضايا الأسرة. وبينما نعد خطة تنمية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن ينصب تركيزنا الرئيسي على وضع السياسات ذات المنحى الأسري وتوفير خدمات التعليم والإسكان والرعاية الصحية ذات الصلة من خلال نهج مشترك بين الأجيال. لا تزال العديد من الأسر تعيش في فقر مدقع. ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي دعم تلك الأسر، لا سيما أعضائها الضعفاء من النساء والأطفال.

وفي الختام، لنواصل بشكل جماعي البرامج الإنمائية ذات المنحى الأسري والامتناع عن محاولة تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء الأخرى. ولنعمل جميعاً لرفاه



الأصليين وأسر الأزواج المثليين. إن إدراك تلك الحقائق الفردية للأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها الأسرة لن يمنحنا نتائج أفضل في تحقيق أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فحسب، بل وسيمكننا من تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق أهدافنا كبلدان ديمقراطية وشاملة للجميع وتعددية.

إن القضاء على الفقر أكبر تحد يواجهه العالم اليوم وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وهو السبب في أنه يجب أن تمكننا مناقشاتنا من رؤية التقدم في تحقيق وعود السعي إلى عالم منصف وعادل وشامل للجميع والعمل معا على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، في مناخ يفضي إلى أعمال الأسر لحقوقها وتحمل مسؤولياتها.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد بيات مختاري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم**

بالإنكليزية): إذا كان لدولة أن تعيش في سلام ورخاء، خالية من العوز والخوف والفساد والجريمة، وتصبح دولة تتمتع بعقول نابغة وأخلاقيات ثرية، فهناك عنصران رئيسيان في المجتمع يمكن أن يحدثا تغييرا. وهما الأب والأم، اللذان يؤسسان الأسرة.

لقد قررت الجمعية العامة الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، إقرارا منها بالدور المركزي الذي تؤديه الأسرة في مجال التنمية الاجتماعية، والحاجة إلى التركيز على منظور شامل يتمحور حول البشر فيما يخص مسائل التنمية. والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة يُحدث زحما لتذكير المجتمع الدولي مرة أخرى بالأهداف المهمة للسنة الدولية للأسرة. كما أنه يتيح فرصة لإعادة تركيز اهتمامنا على الدور البارز الذي تقوم به الأسرة باعتبارها مساهما رئيسيا في جهود التنمية الدولية. وغني عن القول إن تعزيز الأسرة يمكن أن

ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ضوء حقيقة أن الخطة يجب أن تعزز إمكانية تمتع الأسر وأفرادها بشكل كامل بحقوق كحقوق العمل اللائق ذو النوعية جيدة مع دخل عادل، والضمان الصحي والاجتماعي الكاملين، والتعليم المتكافئ الفرص، وحماية الأصول الأسرية، والاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة، والمساواة بين الجنسين وممارستها على نحو كامل، من بين أمور أخرى. تلك الأهداف جميعا هي أهداف مذكورة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/69/970)، الذي يشكل الركيزة الأساسية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك يجب أن نعمل للتهوض بإعداد خطة تساعد على تمكين الأسرة وأعضائها في التعامل مع التنمية المستدامة، وفي المقابل تمكنهم من المشاركة في تنفيذ نتائج مداولاتنا في عام ٢٠١٥.

ويتطلب تحقيق الأهداف التي حددناها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سياسات تراعي تطور الأسرة كمؤسسة وتبلي الاحتياجات المحددة التي تواجهها. وكما أظهرت المناقشات التي جرت مؤخرا في المفاوضات في اللجنة الثالثة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السكان والتنمية، من بين أخرى، فإن التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن أفضل السبل لمعالجة المسائل المتصلة بالأسرة ليس يسيرا. ومع ذلك، يجب أن نقر بأنه لا يوجد نموذج وحيد للأسرة، وأنه يجب أن نعدل الطريقة التي تتناول بها الأمم المتحدة المسألة كي تجسد متطلبات الواقع والتطور الحتمي للمجتمعات.

إذا أردنا تحقيق التنمية الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية لشعبنا، لا يمكننا أن نتجاهل الاحتياجات والتحديات التي تواجه الأسر ذات العائل الواحد، والأسر التي يربي فيها الأجداد أو العمات والأعمام والخالات والأخوال الأحفاد أو أبناء أو بنات الإخوان أو الأخوات، والأسر التي ينفصل أعضاؤها جسديا بالهجرة وتكوينات الأسر الخاصة للسكان



موجهة نحو الأسرة على المستوى الوطني، ويأتي ذلك إلى حد كبير استجابة للتحديات المتزايدة التي تواجهها الأسرة.

وتشكل الأسرة في جمهورية إيران الإسلامية الوحدة الأساسية للمجتمع والمركز الرئيسي لنمو البشر وتنشئتهم. وتنص المادة ١٠ من دستور جمهورية إيران الإسلامية على أنه "بما أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ينبغي لجميع القوانين واللوائح التنظيمية والبرامج ذات الصلة أن تتجه لتسهيل تكوين الأسرة وحماية حرمتها واستقرار العلاقات الأسرية على أساس القانون وأخلاقيات الإسلام".

إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة تماما، في إطار سعيها لتطبيق القيم الدينية والثقافية الإيرانية والوفاء بالتزاماتها الدولية، بمواصلة جهودها لضمان توفير الحماية الضرورية لمؤسسة الأسرة وتعزيزها. وفي السياق نفسه، اتخذت السلطات وأصحاب المصلحة ذوو الصلة في إيران تدابير ملموسة. وسأطرق، في ما يلي، إلى بعض تلك التدابير.

لقد جرى دمج منظور الأسرة في خطة التنمية الوطنية الخمسية، وتبعاً لذلك، حُصصت موارد الميزانية اللازمة لحماية وتعزيز مؤسسة الأسرة. وقُدمت منح وقروض بشروط تفضيلية للأسر المحتاجة، خاصة للأسر المعيشية التي تعيلها نساء وحيدات. كما جرى توفير خدمات الصحة العامة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، خاصة في المناطق الريفية. وأنشئت مراكز استشارية على المستويين المحلي والوطني من أجل تقديم المشورة للمحتاجين. ومثل هذه الخدمات الاستشارية موجهة في الأساس نحو تلبية الطلب، ويتم توفيرها فيما يتعلق بمختلف المسائل المتعلقة بالأسرة، مثل الصحة والتعليم والعمل وتنظيم الأسرة. وعادة ما تُقدم تلك الخدمات مجاناً بمعرفة الحكومة، فضلا عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

يسهم في القضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وحتى الإيبولا.

كما أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والنهوض بالتعليم والحد من الوفيات النفاسية، يمثل تحدياً كبيراً. ويمكن تعزيز الأهداف بشكل أفضل من خلال التركيز بشكل أكبر على الاستراتيجيات التي تدمج دور الأسرة. وعلى نفس المنوال، ينبغي إدراج وضع السياسات المتعلقة بالأسرة في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تأخذ في الاعتبار دور الأسرة باعتبارها مساهماً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي التأكيد على ضرورة تعزيز وضع السياسات المتعلقة بالأسرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وعلى الرغم من التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في جميع أنحاء العالم وتؤثر على الأسرة، تقريبا في كل مكان، لا تزال الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للتنازل والاستهلاك وبناء الأصول، وفي أجزاء كثيرة من العالم، للإنتاج. فالأسرة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية والتعليم والتنشئة الاجتماعية للأطفال. وهي تقدم الرعاية المادية وغير المادية والدعم لأفرادها، وتمثل العمود الفقري للتضامن بين الأجيال والتماسك الاجتماعي.

إن تحقيق أهداف التنمية يعتمد إلى حد كبير على كيفية تمكين الأسرة وأفرادها من القيام بوظائفهم. ووفقاً لذلك، فإن للسياسات الموجهة نحو الأسرة دوراً فريداً من نوعه في مجال مساعدة الأسر على القيام بوظائفها والعودة بالفائدة على المجتمع ككل.

ورغم عدم وجود صك دولي محدد للنهوض بمنظور أسري في عملية التنمية، فقد اتبعت الحكومات بنشاط سياسات

**السيدة هاملتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني إجراء المزيد من المناقشات في الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان التي يتمتع بها جميع الأفراد داخل الأسرة، فيما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. إن الأسرة تؤدي بوضوح دورا هاما في المجتمع، وقد لاحظنا أن طابع ودور الأسرة يتكيفان بمرور الوقت، في حين تحتفظ الأسرة بقيمتها الأساسية. ونعتقد أن الأسرة تضطلع بدور أساسي في تربية الأطفال وفي إشاعة جو من السعادة والمحبة والتفاهم، كما أشارت إلى ذلك قرارات الجمعية العامة الأخيرة بخصوص الأسرة.

إننا نعتقد أن التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم تتطلب إنشاء أسر مستقرة وقوية من جميع الأنواع لمعالجة المسائل الهامة كالفقر والتوازن بين العمل والحياة والدعم فيما بين الأجيال. ويجب أن تأخذ جميع مناقشات الأمم المتحدة المتعلقة بالدور الهام للأسرة في اعتبارها جميع أنواع الأسر التي تسودها المحبة القائمة اليوم، سواء كان رها أما وأبا أو أحد الوالدين أو زوجين من نفس الجنس أو جدين أو أي هيكل آخر من الهياكل الأسرية التي لا تُعد ولا تُحصى والتي توفر دعما أساسيا لتربية الأطفال. ومن الضروري اعتراف الأمم المتحدة بهذه الأشكال المختلفة للأسرة، فيما نواصل تناول مسألة حقوق الإنسان والأسرة في مختلف محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك أي مناقشة قد تجري في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لا نريد في عملنا استبعاد أي أحد.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد إيريزا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أعرض وجهات نظر إندونيسيا بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

ويجري تسهيل توفير ما يلزم النساء والفتيات من ضمان اجتماعي وحماية وكفالة حماية الأمهات، خصوصا خلال فترة الحمل، والأيتام والأرامل. ونحن نستثمر على نطاق واسع في قطاعي التعليم والصحة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات من منظور أسري، خاصة في المناطق الريفية. ونعمل على تعزيز دور المنظمات غير الحكومية الداعمة للأسرة ومشاركة المجتمع المدني، فضلا عن مؤسسات الفكر والرأي والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث، في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة التي تهدف إلى تعزيز سلامة ورفاه الأسرة والمحافظة عليهما. وننشئ مختلف اللجان والأفرقة العاملة في الفروع المختلفة للحكومة من أجل التعامل مع المشاكل المحددة التي يمكن أن يواجهها أفراد الأسرة، وخاصة النساء، مثل أعمال العنف والبطالة والشيخوخة وتعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في الختام، كما أكد الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١١ بشأن متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها،

”من الصعب تحقيق غالبية الغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحد من الفقر، وتعليم الأطفال، والحد من وفيات الأمهات، ما لم تركز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيقها على الأسرة“ (A/66/62 الفقرة ٧)،

لذلك، وبينما يتخذ المجتمع الدولي قراراته التاريخية بشأن أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يشكل إدراج تعزيز وضع السياسات المتعلقة بالأسرة أمرا ضروريا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

دور الأسرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطوة إلى الأمام في اتجاه التمكين والحد من عدم المساواة وسيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، وبينما نحول اهتمامنا إلى أهداف التنمية المستقبلية، فإن هذه المرحلة مناسبة حقا من حيث التوقيت لإدراج منظور الأسرة باعتباره الوحدة الأساسية للمجتمع في عمليات التنمية.

وما فتئت إندونيسيا تشجع بنشاط منظور الأسرة في التنمية والسياسات الاجتماعية. وقد سنت حكومة إندونيسيا عددا من القوانين الوطنية وأنشأت هيئات وطنية لمعالجة المسائل المتصلة بالمؤسسات الزوجية والأسرية. وأعدت أيضا، بالتعاون مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، سياسات على مستوى البلديات لاستكمال تلك القوانين والهيئات الوطنية. واتخذت إندونيسيا أيضا مبادرة وطنية تتعلق بتحديد يوم للأسرة. وتهدف المبادرة، التي هي أكثر من مجرد احتفال يجري في ٢٩ حزيران/يونيه من كل عام، أيضا إلى زيادة الوعي بأهمية الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع وتعزيز الخدمات الوطنية المتعددة القطاعات المرتبطة بالأسرة، بما في ذلك تنظيم الأسرة والإرشاد الأسري. وقد أشركت حكومتنا على مر السنين الأسر في المناطق الحضرية وكذلك في المجتمعات الريفية بصفتها شريكا أساسيا في توفير شبكات للأمان الاجتماعي، وكذلك فيما يخص تمكين النساء وجميع أفراد الأسرة من أجل إطلاق العنان لكامل إمكاناتهم والاضطلاع بأدوارهم في مجال التنمية.

وفي ملاحظة أخيرة، يرى وفد بلدي أن سلسلة الاحتفالات المتعلقة بإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة ستزيد من صدى الاعتراف العالمي بالدور المحوري للأسرة في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأهمية بناء نهج يركز على الإنسان في مجال التنمية. ومن أجل تحقيق ذلك، فإننا نشجع جميع البلدان على مواصلة بذل جهودها من أجل تحقيق

تشكل الأسرة العنصر الأساسي للتنمية البشرية وكذلك لتماسك المجتمع. وفي مسار التنمية، تدفع الأسرة الأفراد ليكونوا بمثابة عناصر فاعلة ومشاركين في مختلف المجالات. وهذا دور لا غنى عنه، ولا يمكن استبداله. ولهذا السبب، يجب تعزيز هذه المؤسسة المجتمعية الأساسية والتنمية باستمرار. كما يجب علينا إتاحة الفرصة لتبادل الممارسات الجيدة في مجال صنع السياسات المتعلقة بالأسرة ومواصلة مناقشة التحديات المتزايدة التي تواجهها الأسر في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في إطار جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وسمح لي أن أعرض وجهات نظرنا حول هذه المسألة التي نناقشها.

أولا وقبل كل شيء، تعلق إندونيسيا بأهمية كبيرة على دور الأسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع. وكما قال كونفوشيوس ذات مرة، فإن قوة الأمة تُستمد من سلامة الأسرة. ولذلك، فإننا نعتقد أن الأسرة المستقرة والقوية هي العمود الفقري للمجتمع القوي، وهي ضرورية لضمان رفاهية الدولة.

ثانيا، على الرغم من الاعتراف المتزايد بالدور الهام للأسرة في عملية التنمية، غالبا ما تُستبعد الأسرة من عملية التنمية. ويؤدي هذا الاستبعاد إلى زيادة عدم المساواة في شكل إقصاء اقتصادي واجتماعي، وهو ما يمثل عقبة رئيسية أمام المسعى المشترك للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل مواجهة تلك التحديات، ترغب إندونيسيا في تأكيد أهمية تمكين الأسرة من دعم التنمية من أجل الإسهام في تعزيز التكامل الاجتماعي والإدماج الاقتصادي ودعم الجهود الرامية إلى ضمان العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

ثالثا، ترى إندونيسيا أن قيمة الأسرة في التنمية تستحق إيلاء الاعتبار الواجب لها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره الأخير، سيشكل إدراج

وبالإضافة إلى ذلك، غيرت الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية والتحركات الضخمة للمهاجرين واللاجئين والمشردين استراتيجيات وهياكل بقاء الأسرة بشكل عميق. وتشكل هذه التغييرات عبئا إضافيا على المرأة، لا سيما تلك التي تعول العديد من الأفراد.

واليوم، تمثل الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة ٢٥ في المائة في معظم مجتمعاتنا. وفي العديد من البلدان، فإن الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة تدرج في كثير من الأحيان ضمن أفقر الأسر جراء التمييز في الأجور وأنماط الفصل المهني في سوق العمل وغيرها من العراقيل الجنسانية. والتمييز ضد المرأة يبدأ عادة في مجال الأسرة. وهذا أحد الأسباب التي جعلتنا نؤكد في بيجين في عام ١٩٩٥ ضرورة القضاء على التمييز داخل الأسرة ضد الطفلة وعلى الدور الداعم والتربوي والتعليمي للأسرة من أجل تحسين وضع الطفلة.

إن التعليم هو حق من حقوق الإنسان ويحظى بالاعتراف باعتباره بعدا أساسيا لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. ووفقا لمنهاج عمل بيجين، فإن

”التعليم اللاتمييزي يفيد كلا من البنات والبنين. وهو بالتالي يساهم في نهاية المطاف في علاقات أكثر مساواة بين المرأة والرجل. وينبغي أن تكون هنالك مساواة في الوصول إلى هذه الفرص، وفي الحصول على المؤهلات التعليمية إذا ما أردنا أن يزداد عدد النساء اللواتي يشكلن عناصر فاعلة للتغيير. ويعد إلمام المرأة بالقراءة والكتابة أداة هامة لتحسين الصحة والتغذية والتعليم داخل الأسرة. ولتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرارات داخل المجتمع. وقد ثبت أن الاستثمار في التعليم النظامي وغير النظامي للبنات والنساء وتدريبهن. مع ما يعود به ذلك من فوائد اجتماعية واقتصادية عظيمة، هو وسيلة من أفضل الوسائل

أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات المتابعة المرتبطة بها، سواء من خلال إعداد الاستراتيجيات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية فيما يخص قضايا الأسرة، أو تعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات. وهذا التعاون ضروري للنهوض بدور الأسرة في المجالات الهامة، بما في ذلك القضاء على الفقر.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد باتريوتا** (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يتمثل أحد أهم التحديات في عصرنا في زيادة الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ولا يمكن القضاء على الفقر وعدم المساواة عن طريق برامج مكافحة الفقر وحدها لأن ذلك يتطلب تغييرات في الهياكل الاقتصادية من أجل ضمان الوصول إلى الموارد والفرص. إن للفقر وعدم المساواة مظاهر مختلفة، من نقص في الموارد الإنتاجية والحصول على الأراضي والتعليم إلى السكن غير اللائق والتمييز الاجتماعي والإقصاء. وهو يوجد في جميع البلدان، حيث يتمثل في الفقر الجماعي في العديد من البلدان النامية، وجيوب الفقر وسط الثروة في البلدان المتقدمة النمو. وقد يكون سببه الركود الاقتصادي مما يؤدي إلى فقدان سبل العيش، كما حدث في عام ٢٠٠٨. ويمكن أيضا أن يتفاقم جراء الفقر المدقع للأشخاص الموجودين خارج نظم دعم الأسرة والمؤسسات الاجتماعية وشبكات الأمان.

لقد كتبنا، نحن الدول الأعضاء، تلك الكلمات، قبل حوالي عقدين، خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥. وللأسف، فإنها تصور واقعا لا نزال نواجهه، حيث لا يزال الفقر - وعدم المساواة، وهو تعبير أضفته إلى ذلك المقتطف - يمثلان تحديين خطيرين في جميع أنحاء العالم.

والسياسية والاجتماعية. ويجب احترام حقوق أفراد الأسرة وقدراتهم ومسؤولياتهم. وما فتئت نسلّم على مدى السنوات التي أعقبت انعقاد مؤتمر القاهرة وبيجين بأن بوسع الأسر أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية. واتفقنا أيضا على الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في حياة الأسرة. فهي تسهم في رفاه الأسرة وتنمية المجتمع إلى حد لم يتم الاعتراف به بعد على الصعيد العالمي، أو لم تقدر أهميته الكاملة حتى اليوم.

وفي حالة البرازيل، فقد شهدنا في العقد الماضي تخفيضا لمستويات التفاوت لم يسبق له مثيل. وقد جعلنا ذلك ممكنا عبر إطار من الاستقرار الاقتصادي وتمكين الأفراد من الحصول على الائتمانات وزيادة توفير فرص العمل اللائق وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية، علاوة على الاستثمار في القدرات البشرية. ويركّز برنامج الحماية الاجتماعية الأكثر شهرة في بلدنا "برنامج الرواتب الأسرية" على المرأة. وهو بمثابة اعتراف عملي بأن المرأة تتولى المسؤولية عن إعالة ربع مجموع الأسر على الأقل، سواء كان ذلك على الصعيد العالمي أم في البرازيل، وأن العديد من الأسر تعتمد على دخل الإناث حتى في حالات وجود الذكور. ويشهد النجاح الذي حققه برنامج الرواتب الأسرية على أننا إن لم نركّز جهودنا على جميع أنواع الأسر - سواء كانت تلك التي تعتمد على عائل وحيد، أو التي لا وجود فيها للأطفال، أو تلك القائمة على زواج المثليين، أو تلك التي لا وجود فيها للأبوين - لما تمكنا من انتشال ٣٦ مليون مواطن برازيلي من الفقر وإلحاقهم بالطبقة الوسطى. بل على العكس تماما - سنكون قد ساعدنا على تعميق أوجه ضعفهم والأشكال العديدة المتداخلة للتمييز التي يعانون منها بالفعل. ولم يكن ممكنا لهذه التدابير أن تحقق النجاح دون وجود منظور منفتح ومعني بوحدة الأسرة. وما تزال البرازيل على التزام راسخ بحماية الأسر بجميع أشكالها من أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي، بهدف القضاء على

لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام والقابل للاستدامة". (A/CONF.177/20، الفقرة ٦٩). ولا يمكن لتلك الكلمات أن تكون أكثر أهمية مما هي عليه اليوم.

وفي ظل ظروف الفقر وعدم المساواة، تقدم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة تاريخية لإجراء تعديلات وتصحيح الأولويات خلال العقود المقبلة. ووفقا لرؤية مؤتمر ريو+٢٠، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تهدف إلى الإدماج الاجتماعي وإقامة مجتمعات أكثر إنصافا واستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد اتفقنا على إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، مع عدم التخلي عن التركيز على المسائل والفئات التي تتطلب اهتماما خاصا، مثل النساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، كلهم كأفراد أو كأعضاء في الأسرة.

وبوصفه الأساس الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) الذي يتضمن مجموعة تتألف من ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ من غاياتها، يضع حقوق الإنسان والتنمية في صميم جهودنا. ويبيّن التقرير على الخبرات الناجحة مؤخرا في البلدان النامية والمتقدمة النمو. فأولئك الذين استثمروا في سياسات الإدماج الاجتماعي ومكافحة الكساد خلال السنوات الست الماضية، يجنون الآن فوائد إعادة توزيع الثروة. ومن شأن تحديد أولويات الحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل اللائق وخدمات التعليم والصحة أن يساعدنا في القضاء على الفقر وتمهيد طريق جديد نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للأفراد والأسر على حد سواء.

وكما اتفقنا في مؤتمر القاهرة وبيجين، فإنه ينبغي دعم الأسر فضلا عن توفير الدعم والحماية لها بطريقة شاملة. وتوجد أشكال مختلفة للأسرة في مختلف النظم الثقافية



اليوم بشأن النهوض بحقوق جميع أفراد الأسرة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وبالنسبة لنا، فإن الأسر تشكل وحدات أساسية، فضلا عن كونها حاملا هاما للتقاليد والثقافة في مجتمعاتنا، وينبغي أن تكون مكانا آمنا للأطفال. لقد تغير قوام الأسرة، وسيواصل يشهد التغيرات مع مرور الوقت في جميع أنحاء العالم. ولا ينبغي التمييز ضد أي من الأفراد بسبب قوام الأسرة التي ينتمون إليها. وللأسف، فإن الأسرة ما تزال بالنسبة للعديد من الأشخاص ليست سوى سياق للرفض والتمييز، بل وحتى لممارسة العنف بحقهم. وترى النرويج أنه يجب علينا أن نواصل الاعتراف بالتنوع في إطار مفهوم الأسرة، بما في ذلك الاعتراف بالآباء المثليين.

وترى النرويج أن المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة عنصران أساسيان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الأهمية بمكان في ذلك الصدد، ضمان الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتحررها من العنف والقمع، فضلا عن حماية حقوقها الإنجابية في إطار الأسرة. ويؤدي الرجال دورا هاما في النهوض بحقوق المرأة، سواء كانوا أزواجا أو آباء أو إخوة أو أبناء. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بحملة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعنونة "الرجل للمرأة" "HeForShe".

إن المساواة بين الجنسين حق في حد ذاته، غير أنها تمثل أيضا شكلا من أشكال الاقتصادات الذكية، وبالتالي فهي عنصر أساسي بالنسبة للتنمية المستدامة. ونحن نتكلم في ذلك استنادا إلى خبرتنا. فقد كانت النرويج من بين أفقر البلدان في أوروبا في بداية القرن الماضي، إلا أن الاستثمار في المساواة بين الجنسين قد أسهم في التعجيل بالتنمية وتسريع النمو الاقتصادي. وازدادت نسبة مشاركة المرأة النرويجية في القوة العاملة من ٥٠ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٧٥ في المائة اليوم، وهي تمثل مصدرا للثروة ليس بالنسبة للأسرة فحسب، بل أيضا للنرويج بأسرها. لو كانت مشاركة المرأة

الفقر وزيادة الإدماج الاجتماعي وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، علاوة على القضاء على العنف المنزلي.

وندرک أن لأفراد الأسرة حقوقا وحریات أساسية بغض النظر عن قوام الأسرة التي ينتمون إليها. ومن وجهة نظر البرازيل، فإنه ينبغي أن نركز اهتمامنا على أولئك الذين يواجهون حالات الضعف، بمن في ذلك الأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأفراد من ضحايا التحيز والتمييز، بما في ذلك على أساس الانتماء العرقي أو الديني أو التوجه الجنسي. ويتمثل أحد شواغلنا في التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها المرأة في حياتها الأسرية نتيجة للتمييز وتحملها عبء العمل غير المدفوع الأجر، والمعاناة فوق ذلك من العنف المنزلي، الذي يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ويحد من التمتع بجميع الحريات الأساسية الأخرى.

وأخيرا، أود أن أعرب عن اعتقادنا بأن بوسع الأمم المتحدة أن تدافع عن الأشخاص المحتاجين والتعرف على أوجه الضعف الكامنة وراء الفجوات الثقافية والخصائص المحددة للبلدان. وتتسم حقوق الإنسان بطابع عالمي، وينبغي تعزيزها وحمايتها على نطاق عالمي أيضا. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، فإنه يجب علينا زيادة الوعي بأن من شأن المنظور الأحادي البعد عن الأسرة أن يعني استبعاد ملايين من الأشخاص من المجتمع وحرمانهم من الحصول على الجنسية والتمتع بمستقبل أفضل في القرن الحادي والعشرين.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل النرويج.

**السيدة لارسن (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** ما تزال

النرويج تعمل بنشاط على وضع أهداف طموحة للتنمية المستدامة ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لقد اتبعنا نهجا يركز على الإنسان في وضع أولوياتنا. ونرحب بمناقشة



الإنسان أو إساءة المعاملة التي تحدث في إطار الأسرة. ومن الأهمية بمكان أن يأخذ أولئك الذين يقدمون التوجيه الأبوي والرعاية بمصالح الطفل على أنها تمثل الهدف الرئيسي بالنسبة لهم. وترى النرويج أن الجهود الوقائية والأبوة الصالحة تمثلان أحد السبل الناجعة لمنع العنف المنزلي. ومن المتوقع أن نطلق في غضون أسابيع قليلة فحسب خطة عمل جديدة معنية بتكثيف الجهود لمكافحة العنف ضد الطفل وإساءة معاملته، بعنوان "الطفولة الحسنة تدوم مدى الحياة". وسنقدم أيضا ورقة بيضاء عن سياسات الأسرة إلى البرلمان في العام المقبل. وعليه، فإننا نرحب بمناقشة اليوم نظرا لإسهامها في مجالات ما زلنا نحتاج فيها إلى تعزيز جهودنا واستراتيجياتنا على نحو يحقق المصالح المثلى للطفل.

وأود أن أختتم بياني بدعوة جميع الحاضرين إلى حدث مرتقب في الأسبوع المقبل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وهو يوم حقوق الإنسان، المعنون "الحب قيمة أسرية: دعم جميع الأسر وأعضاء الأسر" ويقام في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي.

**الأسقف أوربان شيك (الكرسي الرسولي)** (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بعقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وتشكل الذكرى السنوية فرصة طيبة للنظر في ما تم إنجازه خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، وبالتالي تسليط الضوء على أهمية الأسرة وفهم وظائفها واحتياجاتها، والتركيز على حقوق ومسؤوليات جميع أفراد الأسرة، وتعزيز المؤسسات الوطنية وصياغة السياسات المتعلقة بالأسرة وتنفيذها ورصدها.

النرويجية في القوة العاملة بمعدل يساوي المتوسط نفسه في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكننا قد خسرنا مبلغا يعادل قيمة صندوق النفط النرويجي التي تربو على ٨٠٠ بليون دولار. وتبين خبرتنا أن مشاريع الرعاية الاجتماعية التي تمكن المرأة من الجمع بين العمل ورعاية الأطفال تمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية.

ونحتفل هذا العام أيضا بالذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل. وإلى حد كبير فقد حددت تلك الاتفاقية خطة سياسات النرويج المعنية بالطفل وأسرته على مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية. ويجب احترام حقوق الأطفال والشباب في إطار الأسرة، بما في ذلك على سبيل المثال، حقهم في التعليم والحصول على المعلومات، وفي الخصوصية والسرية، فضلا عن حقهم في الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. ووفقا لخبرتنا، فإن من شأن الاستماع لرأي الأطفال وإشراكهم في العمليات التي تؤثر على حياتهم ورفاههم أن يمهّد الطريق نحو وضع سياسات أفضل والوصول إلى حلول أكثر استدامة. وفي جميع المجتمعات فإن الأطفال هم الخبراء فيما يتعلق بحياة الطفل.

وفي حين نود أن تكون الأسرة مكانا أكثر أمنا للأطفال، فإن من المؤسف أن تشير إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة مؤخرا بعنوان "الخفي في وضوح النهار" إلى أن ٦ أطفال بين كل ١٠ أطفال في جميع أنحاء العالم - وهم نحو بليون طفل من الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١٤ عاما - يتعرضون للعقاب البدني على يد مقدمي الرعاية على أساس منتظم. وفي جميع المناطق في العالم، كثيرا ما يحدث العنف في سياق الأسرة، وخصوصا ضد النساء والأطفال والمسنين. ويحدث العنف المنزلي في جميع المجتمعات أيضا. وعليه، نود أن نذكر الدول بالتزاماتها بحماية الحقوق الإنسانية لجميع أفراد الأسرة ضد انتهاكات حقوق

العنف المتري والأمراض العقلية وإدمان الكحول. ويقل تعرض الأطفال في هذه الأسر لخطر الإدمان على الكحول المخدرات والأمراض العقلية، كما تقل إمكانية أن يصبحوا مجرمين في مرحلة لاحقة من الحياة، ويكون تحصيلهم الدراسي عالياً. كما يساهم انهيار الأسرة، في كثير من الحالات، في تأنيث الفقر وإعاقة نمو الطفل. والأسرة المستقرة، من منظور اقتصادي، هي الخيار الأقل كلفة لأفرادها وللدولة على حد سواء.

ويرى وفد بلدي أن من الملح أن تعمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز ودعم الأسرة، من أجل تمكينها من أن تعزز صون السلم والأمن والنهوض بالنساء والفتيات، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، وتقاسم الوالدين المسؤولية في تربية الطفل وتنشئته. يود وفد بلدي، بينما يردّد التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام، أن يكرر الدعوة القوية لجميع المؤسسات الدولية والوطنية، وهياكل الدولة والمجتمع المدني لتعزيز تمكين الأسرة والنهوض به من خلال السياسات والبرامج المناسبة التي تركز على الأسرة، من دون الوقوع في ما أشار إليه البابا فرانسيس كفتح حصرها بالمفاهيم الأيديولوجية. والواقع أن الأسرة هي من الأصول الطبيعية والانثروبولوجية التي لا غنى عنها للجنس البشري. فلنعمل على تعزيزها ودعمها.

استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة. والآن اختتمت أعمال الجلسة العامة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٦ من جدول الأعمال.

وتماشيا مع ذلك، يأمل الكرسي الرسولي في أن تساعد هذه الجلسة الدول والأمم المتحدة ككل، على الاعتراف بدور الأسرة في صياغة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وللأسرة أهمية حاسمة بوصفها أحد تلك الأصول غير الملموسة التي تحتاجها المجتمعات والدول. والأسرة هي في الطليعة كما ستبقى دائماً، في سياق الجهود التي تتراوح من منع نشوب الصراعات إلى بناء المجتمعات السلمية، ومن تعزيز الزراعة إلى منع الجريمة في الأحياء الفقيرة بالمدن، ومن العناية بكوكب الأرض إلى ضمان الأمن الغذائي، ومن القضاء على الفقر إلى الحفاظ على سلامة المجتمعات المحلية. ومساهمتها في حياة المجتمعات والدول تتجاوز التدابير الملموسة، وتتحدى المقاييس المالية. والأسرة التي يحركها التماسك والمسؤولية المتبادلة، تقدم مساهمة لا يمكن إنكارها في تنشئة الأجيال المقبلة، ورعاية الأعضاء الأكثر ضعفاً في مجتمعنا، كالمرضى والمسنين والمهمشين. وكما أكد البابا فرانسيس، فالأسرة هي ركيزة أساسية للمجتمع، ومؤسسة للتعايش السلمي وضمانة ضد التفكك الاجتماعي.

ونظراً للإمكانيات الاستثنائية للأسرة وإسهاماتها الاقتصادية والاجتماعية الواضحة في المجتمع والتي حظيت باعتراف على نطاق واسع، فمن المؤسف أن نلاحظ، وكما يؤكد تقرير الأمين العام (A/69/61) بأن الأسر نادراً ما تكون محور المبادرات السياسية الرئيسية. وغالباً ما تستهدف هذه السياسات النساء والأطفال بصورة منفصلة، وليس وحدة الأسرة في حد ذاتها. وفي حين أن ذلك قد يكون مفهوماً لأسباب خاصة، فإن مكافحة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، وكذلك تمكين المرأة والنهوض بحقوق الطفل يمكن أن يسفر عن نتائج أكبر إذا اتبعنا نهجاً أكثر تكاملاً مع التركيز على وحدة الأسرة. وفي الواقع، تبين الدراسات أن أولئك الذين يقومون ببناء أسر مستقرة يكونون أقل عرضة لخطر

ويتضمن مشروع قرار اليوم A/69/L.27 بعض التحديثات فيما يتعلق بالأعمال التي اضطلع بها المجلس منذ اتخاذ القرار ٨٣/٦٧، مع التسليم بأهمية دوره وإسهامه في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيع الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، من خلال معايير ومبادئ وآلية الرصد التابعة له، وكذلك في التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

كما يقر مشروع القرار بأهمية عمل المجلس في سياق أوسع وبتزايد الاهتمام بأنشطته الرامية إلى تعزيز الحوار بالتعاون بين الآليات الدولية والإقليمية. والمجلس يسهم أيضاً، بتركيزه على قيمه الأساسية، في تعزيز الاستقرار والتلاحم الاجتماعي والتنوع الثقافي داخل المنطقة وخارجها.

ولا يزال مجلس أوروبا ملتزماً بتعزيز الأهداف الثلاثة المرتبطة بركائزه الرئيسية الثلاث - حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون - ويقف على أهبة الاستعداد للحوار والتعاون للنهوض بقيمه الأساسية وتحقيق المزيد من التآزر بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس أوروبا على تعاونهم معنا ودعمهم لنا خلال رئاستنا، وجميع الوفود الأخرى على نهجها البناء وإسهاماتها في المناقشات بشأن مشروع القرار، مما مكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن النص.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.27. وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا". هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.27 (القرار ٨٣/٦٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

مشروع القرار (A/69/L.27)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ذ) في جلسته العامة ٤٨، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان لعرض مشروع القرار A/69/L.27.

**السيد علييف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): انطلاقاً من الولاية التي أسندتها إلي اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أشرف بأن أعرض، بالنيابة عن مقدميه، مشروع القرار A/69/L.27 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا" وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الـ ٣٤ المدرجين في الوثيقة، فقد انضمت البلدان التالية إلى القائمة: الاتحاد الروسي، أندورا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، السويد، رومانيا، فنلندا، لاتفيا، ليختنشتاين، مالطا، مقدونيا.

منذ اعتماد الجمعية العامة (القرار ٣/٥٥) في نسخته الأولى في عام ٢٠٠٠، فقد تطور مشروع قرار اليوم كانعكاس لزيادة التعاون بين المنظمين.

وعلى مر السنين، ازداد هذا التعاون عمقا، الأمر الذي هيا مزيدا من الفرص لتحقيق التآزر وبناء الشراكات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

والقرار المعروض علينا يتضمن فقرة من المنطوق بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي المشاورات غير الرسمية، دعت عدة وفود إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام. وللأسف، نلاحظ مع الأسف أن هذه الدعوة لم تلق استجابة مرة أخرى وأنه لم يتم الإبقاء على الفقرة المتعلقة بهذه المسألة. وينخرط مجلس أوروبا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والعديد من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية الأخرى، في هذه الحملة منذ أمد بعيد. وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ناشد مجلس أوروبا، عبر أمينه العام، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم وقف العمل بعقوبة الإعدام. وبالتالي، نحث بقوة على إدراج هذه المسألة مستقبلاً في مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

**السيد فان دين أكبر** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء اتخاذ القرار ٨٣/٦٩، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا"، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم سويسرا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختنشتاين والنرويج، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

نرحب باتخاذ هذا القرار الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. فمنذ توقيع الاتفاق بين مجلس أوروبا والأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥١، والترتيبات التعاونية بين أمانتي المنظمتين في عام ١٩٧١ والقرار ٦/٤٤، المتخذ في عام ١٩٨٩، يواصل مجلس أوروبا الإسهام في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس أوروبا يسعى حثيثاً إلى تحسين التأزر بين عمله وعمل الأمم المتحدة.